حققت 55 نقطة وسط أجواء إيجابية

البورصة أدارت ظهرها لـ «الميدان».. وارتفعت

- الأحداث السياسية الخارجية لم تؤثر على حركة التداول
- موجة شراء واسعة على الشركات الرخيصة
- مجموعة المدينة تنتعش وترتفع بـ «الحد الأعلى»

صعود قياسي

- السيولة لا تزال ضعيفة وعند مستوى 33 مليون دينار
- المؤشر العام يتجاوز حاجز 7.900 نقطة
- السوق يحاول أن يؤسس عند مستويات سعرية جديدة

كتب المحرر الاقتصادي

أدار امس سوق الكويت ظهره للاحداث السياسية الخارجية ولـ «الربيع العربي الجديد» وصعد 55 نقطة بعدما تاثر في بداية الأحداث، إلا انه تمكن من تجاوز «الأزمة الطارئة» وعاد إلى الاستقرار كما حصل في جلسة اول من امس، ثم شهد امس ارتفاعا قياسياً.

واكد المراقبون ان السوق بدأ يؤسس عند مستويات سعرية جديدة، بعدما كان تعرض إلى هبوط حاد وإلى انزلاقة ادت الى تراجع اسعار العديد من الاسهم.

واضاف المراقبون ان موجة شراء قوية حصلت باتجاه الشركات الرخيصة، فيما لا تزال الشركات القيادية مستقرة ولم تشهد حركة كبيرة.

ومضى المراقبون ان المؤشر العام للسوق تجاوز حاجز 7.900 نقطة وهو حاجز مهم.

وكان سوق الكويت تراجع أول من امس بشكل طفيف خلال جلسة التداول إلا أن عمليات جني الأرباح أعادته الى المنطقة الحمراء، لكن ما حصل في جلسة امس عكس الاتجاهات.

واكد المراقبون ان جلسة امس ايجابية، فيما مازالت السيولة دون المستوى المطلوب، لكن الوضع جيد ولا يوجد ما يثير قلق المتداولين، فيما استمرت عمليات الضغط على بعض المجاميع.

وكان سوق الكويت حقق ارتفاعاً قياسياً بـ109 نقاط بعدما تعرض الى عمليات ضغط واضحة، كان آخرها ما حصل من هبوط غير مبرر ومتعمد، وشهد السوق عمليات شراء واسعة النطاق ما ادى الى ارتفاع في قيمة السيولة وفي جميع المؤشرات الرئيسية ليعطي اشارة انطلاقة جديدة بعدما تشبع بالنزيف الحاد والمتواصل منذ بداية الأسبوع الماضي.

واكد المراقبون ان الجلسة كانت ممتازة، تخللتها عمليات جني ارباح مشيرين الى ان السيولة تحتاج إلى جرعة من النشاط لتقود كما كانت.

وقال المراقبون ان الشركات الكبيرة شهدت عمليات بيع لكنها تماسكت في النهاية.

ومضى المراقبون ان المضاربات كانت قوية، لكن السوق بدأ مرحلة جديدة وسط أجواء إيجابية، خاصة ان الشركات التي تراجعت بقوة عادت الى الصعود.

وكان سوق الكويت انحرف عن مساره طوال الأسبوع الماضي وعن خارطة طريقه، نظرا لظهور متغيرات على الساحة السياسية اذ انه سرعان ما يتفاعل سلباً مع أي «تطور جديد»، رغم ان الاوضاع الاقتصادية العالمية بدأت تميل الى الهدوء، الا انه لم يخرج من المنطقة الحمراء، بل تراجع كثيراً وكسر حواجز فنية مهمة.

وذكر المراقبون ان ضغوطا واسعة مورست ضد عدد من الشركات بقصد إجبار صغار المتداولين على البيع وبالتالي تجميعها باقل الأسعار وهي سياسة تتبع في مثل حالة اللااستقرار للسوق، لكن في جلسة امس حصلت متغيرات جديدة.

وقال المراقبون ان سوق الكويت أنهى تعاملات شهر يونيو مسجلا خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة وسط أداء اتسم بالتذبذب بشكل عام في ظل استمرار عمليات المضاربة التي تميز حركة التداول منذ فترة.

و أغلق سوق الكويت للاوراق المالية تداولات امس على ارتفاع في مؤشراته الثلاثة الوزني بواقع 2.67 نقطة للسعري و55.8 نقطة للوزني و 4..86 نقطة لـ «كويت 15».

وبلغت قيمة التداول في السوق نحو 33 مليون دينار كويتي بكمية قدرها 380.9 مليون سهم تمت عبر 7478 صفقة مع نهاية تداولات امس. وسجلت أسهم شركات «تمويل خليج» و «المستثمرون» و «هيتس تلكوم» و «أبيار» و «الخليجي» لأكثر نسبة تداول في السوق بينما سجلت أسهم شركات «منتزهات» و «هيتس تلكوم» و «كوت فود» و «الجبس» و «افاق» أعلى نسبة ارتفاع.

وعن أداء القطاعات كان قطاع «رعاية صحية» الاكثر ارتفاعا بالمؤشرين السعري والوزني بواقع 30.5 و 11.9 نقطة على التوالي في حين كان أكثر القطاعات انخفاضا بالسعري قطاع «سلع استهلاكية» بواقع 1.57 نقطة والاكثر انخفاضا بالوزني «اتصالات» بواقع 0.86 نقطة.

5.23 ملايين دينار خسائر «الامتياز» في تسعة أشهر

أعلنت امس شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية «الامتياز» عن بياناتها المالية المرحلية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012 محققة خسائر قدرها 5.23 ملايين دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 20.95 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2011، بتراجع في النتائج بحوالي 125 في المئة .

وبلغت خسائر الشركة في الربع الثالث فقط من العام الماضي 3.16 ملايين دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 1.79 مليون دينار للربع المماثل من عام 2011، بتراجع في النتائج يقدر بحوالي 276.5 في المئة . واحتوى تقرير مراقبي حسابات الشركة التأكيد على الأمر التالي: لفت الانتباه إلى إيضاح رقم «5» حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة فيما يتعلق بالاستثمار في إحدى الشركات الزميلة وهذا لا يعتبر تحفظا على استنتاجنا.

تابعة لـ «المغاربية» تستكمل شراء عقار استثماري

أعلنت الشركة الخليجية المغاربية القابضة «المغاربية» عن قيام شركة «الجنزور للتجارة العامة» «ذ.م.م»، وهي شركة كويتية تابعة مملوكة بنسبة 99 في المئة ، باستكمال شراء عقار استثماري في منطقة حولي في دولة الكويت بقيمة 1.79 مليون دينار، وتم الحصول على تمويل إسلامي بنظام الإجارة بنسبة 50 في المئة من قيمة العقار.

عمومية «صفاة عقار» تناقش البيانات السنوية

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة الصفاة العقارية «صفاة عقار» سوف تنعقد يوم الخميس الموافق 18-7-2013 في تمام الساعة 12:30 ظهرا في وزارة التجارة والصناعة حيث سيتم خلالها ما يلي:

1 - مناقشة توصية مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31-1-2013.

2 - انتخاب اعضاء مجلس ادارة جديدة.

كما سيتم مناقشة بنود اخرى على جدول الاعمال، علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

ضغوط على الأسهم الرخيصة وتجميع على.. أخرى

خبراء: أهواء كبار المضاربين تقود التداولات في ظل صناع السوق

- عمليات تصحيح استهدفت عدداً من الشركات
- ترقب لتشكيلة السلطتين لتحديد اتجاهات السوق
- مضاربات بأسلوب محترف تقود بعض الأسهم إلى ارتفاعات كبيرة

عدنان الدليمي

نايف العنزي

«كونا» - أجمع خبراء اقتصاديون على أن أهواء كبار المضاربين باتت تقود تداولات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» في ظل غياب شبه تام لصناع السوق برغم الارتفاع الي.امس.

وأضاف الخبراء في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» امس ان معظم هؤلاء المضاربين يتحكم في فرض منهجية الضغوط على الأسهم الرخيصة وذلك من أجل عمليات تجميع تلك الاسهم بمستويات سعرية متدنية في بداية موجة جديدة من جني الأرباح.

وأوضحوا ان السوق «يصحح نفسه بنفسه» على مدار الجلسة الواحدة ما يشير الى تارجح المؤشرات حول مستوى 7900 نقطة وسط عمليات الشراء على الأسهم القيادية «والتي أصبحت متماسكة».

وقال الخبير الاقتصادي مهند المسباح ان الأحداث المتلاحقة محليا واقليميا باتت تؤثر على مجريات حركات السوق منذ بداية تداولات شهر يوليو الجاري لاسيما في ظل النشاط غير الطبيعي على الأسهم الصغيرة والتي تشهد عمليات تصحيح في ظل الارتفاعات التي تحمل مخاطر عالية.

وأضاف المسباح ان مثل هذا النوع من الارتفاعات يقابله حركات تصحيحية وانخفاضات واضحة تتراوح بين 1 و 2 في المئة لافتا الى وجود نوع ما من التحفظ على عمليات الشراء أعاد الثقة الى السيولة مجددا «وان كانت تشهد تراجعا لظروف هذه الفترة لاسيما موسم الصيف ودخول شهر رمضان المبارك».

وذكر ان نسبة الانخفاض تشير الى ان هناك أسهما ارتفعت بدون مبرر مؤكدا أنه «حين تحسم الامور في ما يتعلق بتشكيلة السلطتين التنفيذية والتشريعية ستطمئن شرائح المستثمرين الى أن ما هو قادم سيصب في صالح الشركات المدرجة».

من جانبه قال الخبير الاقتصادي نايف العنزي ان السوق يشهد حاليا نوعا من الحركات المتعاكسة للمنوال الطبيعي ما يؤكد أنه يقع تحت وطأة المضاربين المتحكمين في السوق بصورة شبه كاملة.

وأضاف العنزي ان ذلك يحدث «تحت مرأى ومسمع المحافظ الاستثمارية والصناديق والجهات ذات الصلة دون التدخل كصناع سوق» الأمر الذي يكبد المستثمرين مزيدا من الخسائر.

وذكر انه برغم الجهود التي تطبقها هيئة أسواق المال في مجال الشفافية الا أنها لم تطبق كاملة بدليل أن المضاربين باتوا يفرضون سطوتهم على السوق بارتفاعات تتراوح بين 150 و200 نقطة ومن ثم بانخفاضات مماثلة. واشار العنزي الى أن هذا الأمر «يحير شريحة المحللين الماليين الذين وصلوا الى منطقة مربكة في ما يتعلق بأمر التلاعبات دون ايجاد حلول لوقف نزيف هذه المضاربات».

وأكد وجود فئات تضارب باحترافية «وباسلوب عنيف لتحصل على مبتغاها» وتتخذ من الارتفاعات غير المبررة التي تطول الكثير من أسهم الشركات المدرجة سبيلا الى الاقتناص ومن ثم تعاود الكرة ثانية في الدخول على الأسهم التي تنخفض مستوياتها السعرية بنفس الأسلوب المضاربي. أما الخبير الاقتصادي عدنان الدليمي فقال ان السوق يمر بحالة من التذبذب بسبب افتقاده الى العوامل المحفزة من جانب كبريات المجموعات الاستثمارية «تترجمه السيولة النقدية المتدنية المتداولة يوميا بسبب التحفظ الشديد من جانب شرائح المتداولين الذين يترقبون ما ستؤول اليه الامور على الصعيد السياسي المحلي والعربي». وأضاف الدليمي انه برغم هذا التباين الا أن السوق شهد في الساعة الأخيرة من جلسة اليوم عمليات شراء على الأسهم الصغيرة خلافا لمنهجية الشراء أمس التي كانت تتم على الأسهم الكبيرة «ومرد هذه الحالة الى توقعات الأرباح للشركات المدرجة عن الربع الثاني من العام 2013 لعموم الشركات». ورأى ان السوق حاليا يؤسس لمرحلة جديدة بعدما أخذ نصيبه من التراجعات في الأسبوع الأخير من يونيو الماضي حيث كانت الاغلاقات مسيطرة على منوال الحركة ما يتطلب من المتداولين عدم التعجل أو التحرك بعشوائية.

«التجاري» يوضح حول التصنيف الائتماني الممنوح للبنك من قبل «موديز»

أعلن البنك التجاري الكويتي «تجاري» انه وبالإشارة إلى الخبر الذي نشر مؤخرا حول تقييم مؤسسة «موديز» لمصرفنا وفق تقريرها المؤرخ 2013/6/27، وبناءً على طلب هيئة أسواق المال إعادة الإفصاح لمحتوى التصريح الصحفي الصادر من مؤسسة «موديز» ليشمل تفاصيل أكثر وذلك كما جاء في كتاب الهيئة. نود الإفادة بما يلي : 1.قامت «موديز» بتثبيت تقييم ودائع العملات الأجنبية طويلة الأمد عند «أي 3». وقد تم الأخذ بالاعتبار الاحتمالية الكبيرة في الحصول على دعم الجهات الحكومية عند الحاجة.

2. فيما يتعلق بتقييم المتانة المالية للبنك «دي 3» وهي تعادل تقييم أساس التسهيلات «بي.أي1» فانها تعكس توقعات «موديز» باستمرار التركز الائتماني مع وجود ضغوطات متوسطة على جودة الأصول. ومع هذا فقد حقق البنك التجاري تقدماً ملموساً وإيجابياً في تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة «ان بي ال» لتصل إلى «2.8 في المئة» مقارنة بـ6.7 في المئة كما في 2011، وهو ما ترى معه «موديز» أن القروض المتعثرة لن يكون لها تاثير ملموس على آداء البنك.

3.تشير «موديز» أن استمرار تكوين المخصصات في الربع الأول من عام 2013، يعكس وضع القروض غير المنتظمة، وتاثير ذلك على ربحية البنك. رغم هذا فإن المتانة المالية للبنك تأتي في ظل السيولة المرتفعة وكفاية رأس المال « 1 إلى 16.7 في المئة كما في ديسمبر 2012»، مع ثبات قيمة الودائع لدى البنك.

4. تشير «موديز» إلى تحقيق البنك التجاري الكويتي نجاحا ملحوظا في تنظيف المحفظة الائتمانية، حيث تم شطب حوالي 410 ملايين دينار كويتي من تلك القروض خلال السنوات السابقة «2010 إلى 2012»، وقد أدى ذلك إلى التحسن الواضح في نسبة القروض غير المنتظمة لتبلغ 2.8 في المئة في 2012 مقارنة مع 6.7 في المئة في 2011 و 15.4 في المئة في 2010.

شعار البنك التجاري

5.ترى «موديز» أن البنك يحتفظ بمستوى ربحية مناسب، حيث تشكل تلك الأرباح « قبل المخصصات» 3.6 في المئة من قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطرة وهي عنصر قوة أساسي في حالة عدم تكوين المخصصات مقابل القروض المتعثرة مستقبلاً.

6. تشير «موديز» أن نسبة التكاليف إلى الإيرادات تقف عند 23 في المئة « كما في مارس2013» وهي نسبة يتميز بها البنك التجاري مقارنة مع أقرانه محلياً.

7. فيما يتعلق بالشريحة الأولى من قاعدة رأس المال فقد ارتفعت في 2012 مقارنة بـ2011 من 15.8 في المئة إلى 16.7 في المئة ، كما ارتفع معدل كفاية رأس المال من 18.6 في المئة إلى 20.00 في المئة ، وهي نسبة تفوق بشكل مريح النسبة المطلوبة من الجهة الرقابية، وترى «موديز» أن البنك التجاري سيحافظ على مستويات هذه النسبة، كما ترى «موديز» أن البنك التجاري سيكون متوافق مع النسبة المطلوبة من الجهة الرقابية «12 في المئة » حتى في حالة أسوأ السيناريوهات المفترضة.

8. تشير «موديز» أن البنك التجاري يحتفظ بقاعدة تمويل مستقرة تضم ودائع العملاء ومستويات سيولة مريحة وهي نقطة إيجابية للبنك. فكما في مارس 2013 فإن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات بلغت 34.8 في المئة « ولا تشمل هذه النسبة حصة البنك التجاري في بنك بوبيان». وترى «موديز» أن النسبة المذكورة ستقل في حالة نمو التسهيلات.

«عقارات متحدة»: 336 ألفاً أرباح قسائم المباركية

أعلنت شركة العقارات المتحدة «متحدة» أنها قد باعت عدد 10 قسائم من أرض المباركية بمساحة إجمالية قدرها 1295.5 متر مربع بمبلغ وقدره 5.64 ملايين دينار تقريبا، علما بأن القيمة الدفترية لهذه القطع تُقدر بنحو 5.3 ملايين دينار، وهي تمثل 1 في المئة من إجمالي أصول الشركة، وقد حققت ربح قدره حوالي 336.1 الف دينار، وسوف يتم إدراج هذا الربح في الربع الثاني لميزانية الشركة عن عام 2013.